أهمية السياسة الفلاحية في تحرير التجارة الخارجية، مع الإشارة إلى تجربة بسكرة في تصدير التمور

The importance of agricultural policy in liberalizing the foreign trade, Referring to the Biskrian model of exporting dates

بن عبد الرحمان عبد الوهاب *

مخبر إدارة الابتكار و التسويق

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر

wahab00835@gmail.com

داني الكبير نصيرة

مخبر إدارة الابتكار و التسويق

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر

kdaninacera@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2024/03/26 تاريخ القبول: 2024/06/01 تاريخ النشر: 2024/06/19

ملخص:

سعت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية السياسة الفلاحية في الجزائر من أجل تحرير التجارة الخارجية والمساهمة في ترقية الاقتصاد الوطني مع الإشارة إلى حالة منتوج تمور بسكرة، بالإجابة على الإشكال المطروح، كيف أثرت السياسة الفلاحية في تحرير التجارة الخارجية لاسيما تصدير تمور دقلة نور البسكرية، ومن أجل الإجابة على هذا الإشكال اتبعنا المنهج التحليلي الوصفي. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن السياسة المتبعة فعلا نجحت في دعم إنتاج وتصدير تمر دقلة نور. وقد أوصت الدراسة بضرورة إرساء مبادئ التجارة العادلة من أجل دعم وتحفيز الفلاحين.

الكلمات المفتاحية: سياسة فلاحية؛ تجارة خارجية؛ اقتصاد وطني؛ دقلة نور؛ بسكرة.

Abstract :

This study aimed to highlight the importance of agricultural policy in Algeria in order to liberalize foreign trade and contribute to the promotion of the national economy, with reference to the case of the date production in Biskra. By answering the posed question, how did the agricultural policy affect the liberalization of foreign trade, especially the export of "Deglet Nour" dates, the study followed the descriptive analytical approach. The study concluded that the implemented policy did indeed succeed in supporting the production and export of "Deglet Nour" dates. The study recommended the necessity of establishing fair trade principles to support and incentivize farmers.

Key Words: agricultural policy; foreign trade; national economy; Deglet Nour; Biskra.

JEL Classification: Q17 ;Q18 ; R12.

*مرسل المقال: بن عبد الرحمان عبد الوهاب (*wahab00835@gmail.com*)

المقدمة:

يعد القطاع الفلاحي أحد القطاعات الاقتصادية الحيوية في أي اقتصاد وهذا نظرا لأهميته في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وتبرز أهميته أساسا في زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية. كما يلبي الاحتياجات الغذائية للسكان من الغداء وبالتالي يسهم في تحقيق الأمن الغذائي، تقليل حجم الواردات وتوفير المواد الخام الزراعية للصناعة، ويمثل مصدرا لثروات إضافية للبلاد، وذلك من خلال دعم وتحرير الصادرات الزراعية والتي تتم عبر سياسات فلاحية ممنهجة.

ويمثل قطاع الفلاحة في الجزائر جزءا هاما في ترقية الاقتصاد وتنويعه، نظرا للمكانة الأساسية التي يلعبها في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المناطق الريفية، واستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية الضخمة التي يتوفر عليها القطاع، وقد تعرض هذا القطاع إلى تغيرات جد مهمة خلال السنوات الأخيرة بسبب تغيير الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، أين عرفت الفلاحة في الجزائر إصلاحات متعددة، بداية من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2001-2004)، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2004-2009)، وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014) وصولا إلى برنامج المليون نخلة (2023-2024) المعلن عنه من طرف وزير الفلاحية الجزائرية ،فكل إصلاح كان له تأثير على جانب معين في مجال من المجلات، وخاصة في مجال إنتاج وتصدير التمور.

إشكالية الدراسة: وانطلاقا مما سبق نطرح التساؤل التالي:

كيف أثرت السياسة الفلاحيـــــة في تحرير التجارة الخارجية لاسيما تصدير تمور دقلة نور البسكرية؟

وتندرج صمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية متعددة، نطرحها فيما يلي:

- فيما تتمثل السياسات الفلاحية؟
- كيف يتم تحرير التجارة الخارجية؟
- هل إنتاج وتصدير تمور دقلة نور البسكرية يساهم في ترقية الاقتصاد الوطني ؟

فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه، قمنا بصياغة الفرضية التالية:

- ساهمت برامج التجديد الفلاحي والريفي لاسيما برنامج المليون نخلة في رفع حجم الصادرات مما أثر إجابا على تحرير التجارة الخارجية.

منهج الدراسة: من أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة والإجابة على الإشكال المطروح، فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي من أجل التطرق إلى الجانب النظري المتعلق بمفاهيم الدراسة من سياسة فلاحية وتجارة خارجية إضافة إلى تحليل واقع القطاع الفلاحي بالجزائر لاسيما واقع إنتاج وتصدير تمور ولاية بسكرة.

الدراسات السابقة :

1-دراسة بوسمينة أمال مدى مساهمة صادرات التمور في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر مع دراسة قياسية للفترة (1991-2020 (في إطار نموذج ARDL

المصدر:مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي العدد :المجلد 9، العدد 2 (30 يونيو/حزيران 2022)، ص ص. 1315-1336، 22ص.

الناشر: جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي تاريخ النشر: 30-06-2022

هذه الدراسة هدفت إلى قياس الأثر بين صادرات التمور و إجمالي الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة من 1991 إلى 2020. لتحقيق ذلك، استخدمت نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة و المتباطئة ARDL. النتائج التي توصلت إليها الدراسة أكدت على وجود علاقة طردية بين التغيرات في صادرات التمور و إجمالي الصادرات في الجزائر، ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. هذه النتيجة تؤكد على أهمية القطاع الفلاحي، و خاصة إنتاج التمور، في الاقتصاد الجزائري. (بوسمينة أمال، 2022، صفحة 1335).

2-دراسة نجود حمري . كلثوم ألبز إستراتيجية التصدير كآلية لدعم تنافسية منتاجات التمور الجزائرية -2019 30-04مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية المجلد 2, العدد 2, الصفحة 58-78

وقد هدفت هده الدراسة إلى إبراز مدى أهمية وجود إستراتيجية تسويقية لتصدير التمور خاصة دقلة نور التي تتمتع بميزة تنافسية (مؤشرات تنافسية السعر وتنافسية التميز وتنافسية الإنتاج (ألبز كلثوم، 2019، صفحة 58).

I. الإطار المفاهيمي للدراسة:

1. عموميات حول الفلاحة والسياسة الفلاحية:

1.1 تعريف الفلاحة:

الفِلاَحَةُ: القِيامُ بشئون الأرض الزراعية مِنْ حَرْثٍ وزرع وريٍّ ونحو ذلك (إبراهيم أنيس وآخرون، 2008، صفحة 44).

2.1 تعريف الزراعة:

أ. اصطلاحا: تعرف الزراعة بأنها علم وفن وصناعة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان.

وتعتبر علم حديث نسبيا، نظرا لأنه كان ينظر إلى الزراعة قديما على أنها مجرد عملية بذر البذور في التربة ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها فتحصد (فوزية، 2008، صفحة 03).

أما في اللغة الإنجليزية فكلمة "الزراعة" مشتقة من الكلمة اللاتينية " ager" "أغر" والتي تعني (حقل) والكلمة "colo" "كولو" والتي تعني (أزرع)،وعند دمجهما معا يشيران إلى كلمةAgriculture"الزراعة": والتي تعني حقل أوزراعة الأراضي. ولكن الكلمة أصبحت تشمل طيفًا واسعًا جدًا من الأنشطة التي تعتبر جزءًا لايتجزأ من الزراعة ولها مصطلحا توصفيا خاصة بها، مثلا لزراعة والترويج والبستنة وزراعة الخضروات، بالإضافة إلى أشكال إدارة الماشية

مثلا لزراعة المختلطة والرعي والهجرة. ويتم حصر مصطلحا لزراعة أحيانًا في زراعة المحاصيل باستثناء تربية الحيوانات المحلية، على الرغم من أنه يشمل عادة كلتا النشاطين. (H. David & F.Dorian, 2014, p. 104)

يعرف القاموس الإنجليزي أكسفورد الزراعة بشكل واسع جدًا على أنها"علم وفن زراعة التربة، بما في ذلك الأنشطة المرتبطة بحصاد المحاصيل وتربية الماشية. (H. David & F.Dorian, 2014, p. 105)

3.1 تعريف السياسة الفلاحية :

تتجسد السياسة الزراعية في مجموعة متكاملة من التدابير والقوانين التي تتخذها السلطات العامة الوطنية، مع مساهمة بعض الهيئات الخاصة أيضاً، لتحقيق أهداف محددة واردة في خطط التنمية الزراعية. وغالباً ما ترمي هذه الأهداف إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائدات من الصادرات، وتعزيز الجهود الرامية إلى سد الفجوة بين الطلب على الأغذية والإنتاج. وتتطلب هذه الأهداف أيضًا من الدولة مساعدة المزارعين على التغلب على عدد من العقبات، كما تتطلب من الدولة تحقيق التوازن بين سلسلة من الأهداف المختلفة. فالسياسة الزراعية فرع من فروع السياسة الاقتصادية وبالتالي تتطلب التنسيق.

كما تعرف على أنها " نمط لتخصيص الموارد الأكثر فعالية من السوق في حالة عدم استقرار هذا الأخير، وضمن هذا التعريف، بان السياسة الزراعية هي تدخل الدولة في الأسواق الزراعية نتيجة عدم استقرارها قصد ضبط احتياجاتها الغذائية(فوزية غربي، 2008، صفحة 74).

2. التجارة الخارجية:

1.2 مفهوم التجارة الخارجية:

مهما تعددت السياسات في دول العالم فإنها لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة لفترة طويلة من الزمن ذلك لأن إتباعها يحتم الدولة ما لا تطيق نظرا لظروفها الاقتصادية والجغرافية، ومهما يكون ميل أي دولة أن تعيش في هذه السياسة إلا أنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، أي أن الدولة لا تستطيع أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع والخدمات، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية بأن تنتجها ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة ويصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلا (يونس، 2000، صفحة 33). ومن هنا يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها: "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل". وقد أتى العديد من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استنادا للفوارق التالية:

- التجارة الخارجية عالمية، في حين أن التجارة المحلية لا تعبر الحدود الوطنية.
- التجارة الخارجية تتم وفق سلة عمولات مختلفة، بينما تتم التجارة المحلية او الداخلية بعملة واحدة.
- اختلاف العقبات والقوانين التي تنظم التجارة الخارجية والداخلية.

– الاختلافات في طرق النقل بين التجارة الخارجية والداخلية، حيث تتم 90% من التجارة الخارجية عن طريق البحر، على عكس التجارة الداخلية.

– الاختلافات في طرق ووسائل تمويل التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية، والصعوبات في نقل عوامل الإنتاج مقارنة بالتجارة الداخلية.

يعد ما ذكرنا أهم الاختلافات بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية، ولذلك يمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين: (إبراهيم أنيس وآخرون، 2008، صفحة 44)

المعنى الضيق: ويشمل:

–الصادرات والواردات المنظورة (السلع).

– الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).

المعنى الواسع: ويشمل:

– الصادرات والواردات المنظورة.

– الصادرات والواردات غير المنظورة.

– الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

– الهجرة الدولية للأفراد.

ويمكن أن نعرف التجارة الخارجية بكونها: " عملية تبادل للسلع في الحدود السياسية للدولة، وهي الواردات عند دخولها للدولة وتسمى بالصادرات عند خروجها منها ، كما تكون أيضا في شكل خدمات تؤدى من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى، والتي تسمى بالصادرات غير المنظورة والتي تتلقى من الغير تسمى بالواردات غير المنظورة".

2.2 أهداف التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دورا مميزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح السياسية للدولة والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

أ. المجال الاقتصادي:

تهدف التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق مايلي:

– تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج المحلي للدول والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.

– الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة وذلك نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه.

– تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نظير ماتحققه الصادرات من مكاسب رأسمالية أجنبية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية في هته الدول.

– التجارة الخارجية تدفع الدول للرفع من التنافسية والقدرات الإنتاجية وإمكاناتها المتاحة وكدا القدرة على التصدير وإمكانياتها على الاستيراد والذي يوضح في رصيد الدولة للمعاملات الأجنبية(يونس، 2000، صفحة 34).

- تبادل التكنولوجيا والمعلومات بين الدول مايعزز بناء اقتصاديات نامية.
- تحقيق التوازن في الأسواق الداخلية وذلك بتغطية الطلب (يونس، 2000، صفحة 35).

ب. المجال الاجتماعي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي(يونس، 2000، صفحة 39):

- توسيع الاختيار فيما يخص الاستهلاك وبالتالي تحقيق المزيد من الرفاهية للأفراد.
- التغيرات في البيئة الاقتصادية يحقق تغيرات ضرورية في البيئة الاجتماعية.
- تحقيق أحسن مستوى معيشي والرفع مستوى الأذواق.
- تحسين المستوى في مجال العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا.
- التأشير المتزايد للتجارة الخارجية على الحياة اليومية.

3. سياسة الحرية التجارية:

1.3 تعريف سياسة الحرية التجارية:

هي إزالة جميع العوائق المفروضة على حركة السلع والخدمات من بلد إلى آخر حتى ولو كانت تخالف قيم هذا البلد، ولكن هذا لا يعني أن سياسة حرية التجارية تعني أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فإن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى الدول الأخرى وإنما يتوقف ذلك على نوعية السلع هل هي تجارية أو غير تجارية (إبراهيم أنيس وآخرون، 2008، صفحة 51)

2.3 الأدوات المستعملة لسياسة الحرية التجارية:

إن معظم دول العالم تقوم باستخدام أدوات لإزالة جميع القيود والعواقب التي تمنع حركة التجارة ويمكن حصرها في: (إبراهيم أنيس وآخرون، 2008، صفحة 47)

أ. التكامل الاقتصادي: والذي يأخذ أشكالا عدة منها:

أ.1 **منطقة التجارة الحرة:** وهي منطقة يتم فيها إلغاء جميع الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل بإتفاق مسبق بين دول ، مع الحفاظ على تعريفاتها الجمركية والقيود الكمية التي تفرضها على التبادل مع الدول غير الأعضاء.

معظم دول العالم اليوم تسعى إلى إزالة جميع القيود والعواقب التي تمنع حركة التجارة عبر الدول وبالتالي فإن الأدوات المستخدمة في هذا الوضع تنحصر أساسا في: (إبراهيم أنيس وآخرون، 2008، صفحة 47)

أ. التكامل الاقتصادي: والذي يأخذ أشكالا عدة منها:

أ.1 **منطقة التجارة الحرة:** وهو اتفاق مجموعة من الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية وما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.

أ.2 **الاتحادات الجمركية:** يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأعضاء أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث أنه يجب توحد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج، وعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياستها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية.

ب. الاتحادات الاقتصادية: : هو تنظيم يهدف إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات لتحقيق وحدة اقتصادية تضم مختلف الأقاليم من خلال إقامة هيكل اقتصادي متكامل.

ج. السوق المشتركة: في هذه السوق، يوافق الأعضاء على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل، و رأس المال وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة 1958 مثالا لذلك.

د. نظام التخفيض للرسوم الجمركية: سعت الكثير من المنظمات والتكتلات الاقتصادية على غرار المنظمة العالمية للتجارة لإقامة نظام تجاري هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية بحيث يفرض على جميع الدول الأعضاء في المنظمة على تقديم مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة لأخرى.

هـ. تفاعل العرض والطلب في الصرف الأجنبي: أي ترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الأجنبية لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي.

3.3 مكاسب تحرير المنتجات الزراعية:

إن إقصاء تجارة المنتجات الزراعية عن مبادئ الجات واتفاقية جولة أوروغواي والذي كانت تهدف إلى إلغاء التعريفات الجمركية وإزالة القيود غير التعريفية عن السلع واستثناء أدوات السياسات المالية من اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية، أدى إلى إلحاق الضرر بالمنتجات الزراعية للدول العربية النامية وذلك من خلال ثلاثة جوانب: (إبراهيم أنيس وآخرون، 2008، صفحة 48)

– لم تستطع المنتجات الزراعية للدول النامية على النفاذ إلى الأسواق العالمية مثل و م أ والدول الأوروبية مع أن هته الدول حققت إكتفاءا ذاتيا من المنتجات الزراعية.

– الأسعار الزهيدة التي تعمدتها الدول المتقدمة في تصدير الفوائض الزراعية والتي تقل عن التكلفة الحقيقة كانت السبب الرئيسي في عدم قدرة الدول النامية الحصول على حصتها في الأسواق العالمية ، رغم ما يتوافر لها من كفاءة.

– نجاح الدول المتقدمة في إرباك الأسواق العالمية وغزو الأسواق العربية النامية التي فضلت الاستيراد.

ومن الواضح أن المكاسب الاقتصادية والسياسية التي تحققها و م أ والدول الأوروبية أفقدت القطاع الزراعي للدول النامية قدراته التنموية ، بماتفوق كافة التكاليف التي تتحملها حكومات تلك الدول اعتمادا على سياستها الاتفاقية وتفوق أيضا النقص في رفاهية مستهلكي تلك الدول، ولعل أهم هذه المكاسب:

– من خلال فقدان الدول النامية لما كانت تحققه من فائض في التصدير، وتحولها إلى دول تستورد للمنتجات الزراعية وتتلقى المعونات الأمريكية و الأوروبية يعني:

– تبعية اقتصادية للدول المانحة.

– اللجوء إلى الديون ذات الفوائد المتغيرة في ظل تدهور القيمة الخارجية لعملات الدول النامية وذلك لزيادة الطلب على العملة الصعبة للدول المانحة للمعونات. الأمر الذي عمق حدة التبعية السياسية والاقتصادية.

– زيادة حدة الركود في البلدان النامية في ضوء انخفاض مرونة العرض من المنتجات الزراعية وعدم كفاية السياسات الاتفاقية بها، وذلك لتحول الطلب العالمي من الأسواق المحلية لها إلى الأسواق المحلية ل و م أ

– تحول الطلب يعني مزيد من دخول المنتجين الزراعيين بما يؤدي إلى انخفاض الطلب على القطاعات الأخرى، في حين يؤدي تحول الطلب إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية إلى مزيد من النمو في كافة القطاعات الاقتصادية لتلك الدول.

– إن تدني مرونة الطلب الداخلية على المنتجات الزراعية الأمريكية والأوروبية قد مكن هذه الدول في ظل استمرار تزايد دخلها القومي من الاحتفاظ بقدرتها على الاستمرار في تقديم المعونات الغذائية للدول النامية، وهو ما يعني استمرار قدرتها على استقطاب المزيد من الدول النامية إلى حلفائها السياسين بما يدعم رغبتها في الهيمنة العالمية.

II. السياسة الفلاحية بولاية بسكرة:

1. القطاع الفلاحي بولاية بسكرة:

تعتبر ولاية بسكرة من الولايات الرائدة في مجال الفلاحة، فمناخها الملائم وغناها بالمياه الجوفية و التربة الصالحة للزراعة أعطى لها مميزات تجعلها في الصدارة من ناحية تنوع المنتوج الفلاحي. متربعة على مساحة 22 ألف كلم^2 ، فخصوبة تربتها على الرغم من موقعها الجغرافي على أبواب الصحراء تؤهلها دون منازع أن تكون رائدة في المنتوج الفلاحي نظرا إلى المجهودات المبذولة والاستثمارات الضخمة التي خصصت لها لتصبح قطبا فلاحيا بامتياز.

تقدر المساحة الفلاحية الإجمالية ب 1.652.751 هكتار أي والذي يمثل % 77 من إجمالي المساحة الكلية للولاية. أما المساحة الصالحة للفلاحة فتقدر ب 185473 هكتار أي % 11 من المساحة الفلاحية، ونجد أن 53.10% من المساحة الزراعية يتم سقيه والمقدرة ب 98478 هكتار. علما أن عملية السقي تعتمد أساسا على المياه الجوفية والتي تتطلب تكاليف باهضة .

يعتبر النخيل الثروة الأساسية بالولاية (حوالي 4141927 نخلة، منها 2933997 نخلة منتجة) تتواجد غالبيتها في منطقة الزاب الغربي (دوائر, طولقة، فوغالة، اورلال) بينما يقدر عدد نخيل دقلة نور المعروفة عالميا ب 2612862 نخلة منها 2271422 نخلة منتجة.

فيما يخص الإنتاج الإجمالي للتمور فيقدر ب 32.144 طن و حصة دقلة نور تمثل 19.730 طن، تختص الجهة الشرقية من الولاية (دوائر سيدي عقبة، زريبة الوادي) بالزراعات الحقلية (فول، بطيخ...) إما الجهة الشمالية فتعرف

بالإضافة إلى المنتجات الفصلية بعض المنتجات الحمضية (مشمش، تفاح.....)، تعتبر الثروة الحيوانية مصدرا آخر من مصادر الثروة في الولاية ، إذ يقدر عدد رؤوس الماشية ب1010386 رأس (المديرية الولائية للتجارة بسكرة، 2023).

2. مستوى الاستفادة من السياسة الفلاحية لولاية بسكرة :

من خلال السياسات الفلاحية المتعاقبة، خصص مبلغ مالي قدر ب: 12,3 مليار سنتيم لولاية بسكرة ، من أجل تطوير القطاع الفلاحي الذي يعتبر المورد الرئيسي لباقي القطاعات الأخرى، ضمن16597 مشروع، في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، تم اتخاذ المشاريع في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية تحت المقرر رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000، تم دراسة 14466 مشروع منها 11384 مشروع مقبول، و3118 مشروع ملغى في إطار مشاريع فلاحية منها غرس النخيل فقد تم دراسة 14268,26 مشروع بمبلغ قدره 2,5 مليار سنتيم وفي إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية تم اتخاذ المشاريع في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، المؤرخ في 26 ماي 2006 ، فتم دراسة 2131 مشروع حتى سنة 2011.

وضمن برنامج التجديد الفلاحي والريفي فكانت المشاريع المنجزة والمتمثلة خاصة في غرس النخيل وحفر الآبار والإعانات الفلاحية (والمتمثلة في تخفيض قيمة استهلاك الكهرباء 50 % ، البلاستيك لتغليف عراجين التمر من الأمطار...الخ) ،تراجع كبير مقارنة بالمخططين السابقين، خلال سنة 2010-2013 كانت المساحة المغروسة نخيل24,83 هكتار ل 13 شخصا، و 10 آبار ويرجع سبب ذلك إلى عزوف الفلاحين عن استلام المشاريع الفلاحية، نتيجة اشتراط المساهمة بنسبة 70% التي يدفعها الفلاح و 30 % مساعدة من طرف الدولة. ومن هنا يتهرب الفلاح من الاستثمار الذي تدعمه الدولة، وهذا يجد له تفسيرا في المساحة المغروسة من النخيل التي تم الإشارة إليها أعلاه (بن التومي حمزه، 2014، الصفحات 97-98).

3. المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي لولاية بسكرة:

وهي مجمل المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي للولاية لرفع التحدي من طرف الفلاحين بالرغم من بعض العوائق المزمنة التي يفرضها :

- شح مياه الأمطار.
- التذبذب في بعض الأحيان بشأن وفرة المياه الموجهة للسقي الفلاحي التي تعتمد بصفة شبه كلية على المياه المعبأة انطلاقا من منبع الغزلان وفم الغرزة .
- إلى جانب المياه الباطنية المستخرجة على أعماق متباينة بواسطة مضخات غاطسة. غير إن هذه الوضعية لا تمنع استمرار التفاؤل لدى الفلاحين لكسب الرهان من خلال وضع "حلول" عملية تتمحور حول تعميم الحواجز المائية الاصطناعية والأحواض المائية وتحفيز الفلاحين على تطبيق نظام السقي بالتقطير .
- مجمل الأمراض التي تصيب المنتوج بالتلف كدودة الطماطم، بياض التمر(بوفروة)،...الخ .
- نقص غرف التبريد لتزين المنتوج الفائض .

- نقص الأسواق المجهزة .

- الانقطاع المتكرر للكهرباء خاصة في فصل الصيف وعدم تزويد بعض المناطق بالكهرباء التي تعتمد على المازوت (الآلات التقليدية) في استخراج المياه وهي مكلفة.

4. إستراتجية إنتاج التمور وتصديرها بولاية بسكرة:

يعتبر منتوج التمور بولاية بسكرة من أشهر وأجود التمور في العالم، وسعيا منها جاهدة إلى زيادة الإنتاج ومن ثم تصديره بغية منها في توفير مناصب العمل وزيادة الدخل المحلي والوطني وجلب العملة الصعبة، وفي هذا المبحث سنقوم بدراسة هذا المنتوج من خلال المساحة وكمية الإنتاج والتصدير والآليات المساعدة على ذلك.

1.4 مساحة النخيل المغروسة بولاية بسكرة:

تطور عدد النخيل بولاية بسكرة وذلك من خلال دراستنا وملاحظتنا الى الجدول التالي:

الجدول 01 : "تطور عدد الخيل بولاية بسكرة"

السنوات	عدد النخيل
2010-2009	4133618
2011-2010	4141928
2012-2011	4171448
2013-2012	4213333
2014-2013	4249301
2016-2015	4296642
2018-2017	4348000
2020-2019	4513663

المصدر:مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة.

وسنقوم بتحويل هذه المعطيات إلى شكل بياني حتى يتسنى لنا قرائتها بشكل أفضل.

الشكل 01 : "تطور عدد الخيل بولاية بسكرة"

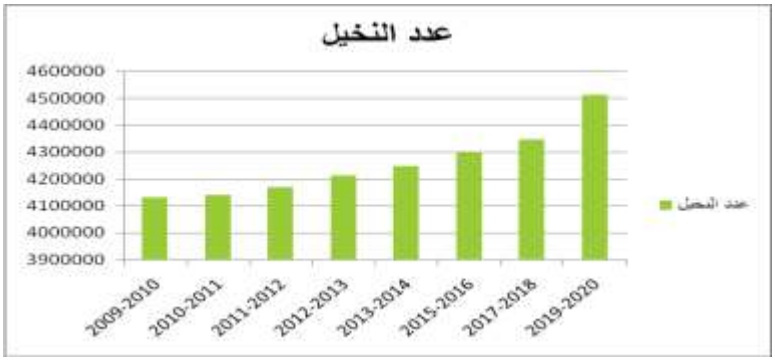

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة.

من خلال ملاحظتنا للشكل 01 يتضح ان عدد النخيل في زيادة مستمرة بحيث في سنة 2009 كان عدد النخيل4133618 نخلة مقارنة بسنة2020 التي قدر فيها 4513663 نخلة. وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة في إطار دعم هذا المنتوج، م خلال الأغلفة المالية التي خصصته الدولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية و برنامج التجديد الفلاحي والريفي، التي تهدف فيه إلى زيادة كمية الإنتاج والتصدير.

وهو ما نلمسه في التحول من الزراعة العشوائية للنخيل إلى الزراعة المنتظمة، وإنشاء المزارع الحديثة التي تراعى فيها الكثير من الجوانب، خاصة وأن زراعة النخيل أصبحت ذات جدوى إقتصادية كبيرة.

كل هذا كان سببا مباشرا للاستثمار في زراعة نخيل دقلة نور ذات المردود الاقتصادي العالي، وإعادة تهيئة وترميم غابات النخيل القديمة، من خلال فتح المسالك الفلاحية وإنجاز مناقب جديدة وإعادة الاعتبار لآبار السقي، بالإضافة إلى مكافحة الأعشاب الضارة ، والذي كان نتيجته إحصاء أزيد من 32 ألف مستثمرة، تمثل 50 بالمائة من مجموع المستثمرات التي تحصيها عاصمة الزيبان "بسكرة" في مختلف المجالات الفلاحية، بمساحة إجمالية في مجال إنتاج التمور تقدر ب43 ألف و 617 هكتارا وأزيد من 4.5 مليون نخلة، منها 4.3 مليون منتجة.

2.4 كمية إنتاج التمور بولاية بسكرة:

نستعرض من خلال الجدول الموالي أرقم وكميات التمور في ولاية بسكرة كما يلي:

الجدول 02: "تطور كمية إنتاج التمور لولاية بسكرة 2009-2020"

السنوات	عدد النخيل		كمية الانتاج
	الاجمالية	المنتجة منها	
2010-2009	4133618	2972942	1556710
2011-2010	4141928	3037722	1690304
2012-2011	4171448	3537605	1738816
2013-2012	4213333	3818863	1801617
2014-2013	4249301	3869960	1867600
2016-2015	4296642	4068552	2204989
2018-2017	4348000	4165882	2614085
2020-2019	4513663	4280678	2917186

المصدر:مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة.

الشكل 02: "تطور كمية إنتاج التمور لولاية بسكرة 2009–2020

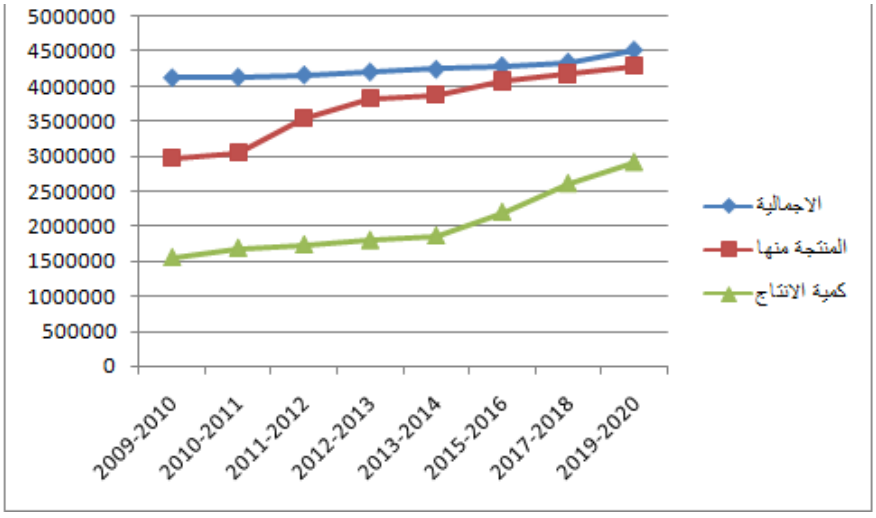

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة.

نلاحظ من الجدول إن كمية إنتاج التمور شهدت ارتفاعا ملحوظا من سنة إلى أخرى، حيث قدرة ب: 2917186 قنطار سنة 2020 مقارنة بسنة 2010 والتي كانت كميه الإنتاج فيها ب: 1556710 قنطار، وهي كمية قليلة مقارنة بعدد النخيل 4513663 نخلة، وهذا ا رجع للأمراض والآفات التي تصيب النخيل والتمر من سوس التمر والعنكبوت الغبارية (بورفروة)، كل هذه الآفات والأمراض تقلل من إنتاج التمور وجودتها، بالإضافة لسقوط الأمطار المبكرة في فصل الخريف.

3.4 كمية تصدير التمور بولاية بسكرة:

الجدول 03: "تطور تصدير التمور بولاية بسكرة 2012–2020"

السنوات	صادرات التمور (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)
2012	33	39
2013	32	39
2014	39	40
2015	50	57
2016	62.6	61
2017	61.6	60
2018	65.7	64
2019	67	66
2020	76.9	79

المصدر:وزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية.

نلاحظ من الجدول إن كمية التمور المصدرة تزيد كميتها من سنة إلى أخرى خاصة خلال السنتين الأخيرتين التي كانت فيه كمية التصدير معتبرة، وهذا ا رجع إلى وفرة المنتوج واثر السياسات الفلاحية المتعاقبة، إضافة إلى غلق المناطق الحدودية، جراء الأوضاع الجارية في الدول المجاورة خاصة الحدود التونسية، التي تقوم بتصديرها باسم تمور تونسية وتظهر البيانات المعروضة أن الجزائر احتلت سنة 2020 المرتبة السابعة عالميا في مجال تصدير التمور بـ 76.9 ألف طن، بقيمة إجمالية بلغت 79 مليون دولار. فيما تعد المملكة العربية السعودية أول بلد مصدر للتمور بنسبة 13.4 بالمائة من إجمالي الصادرات العالمية .وعلى مدار السنوات الخمس الأخيرة، بلغ متوسط الصادرات الجزائرية من التمور 66.4 مليون دولار محققة الذروة في 2020 بـ 79 مليون دولار .ووفقا لنفس البيانات، فإن انتاج التمور بلغ ذروته في 2019 بـ 11.36 مليون قنطار، يتصدر هذا الانتاج "دقلة" "نور" بـ 6.14 مليون قنطار تليها التمور الجافة بـ 3.02 مليون قنطار تم بقية التمور الطرية ب 2.20 مليون قنطار .وبلغ متوسط عدد البلدان المستوردة للتمور الجزائرية بين 2017 و2021، ما | يعادل 66 بلدا، مع تسجيل الذروة في 2020 بـ 72 بلدا عبر العالم .

ومع ذلك، يبقى واقع الاستثمار في هذا المجال دون المستوى المطلوب، نظراً للإهمال الذي لاقاه من قبل السياسات الفلاحية المنتهجة في فترات سابقة، رغم أن دعم كبير وإعانات متنوعة قدمت للمزارعين لتطوير هذه الشعبة، ويبقى تنظيم شعبة التمور وإعطائها العلامة وحمايتها من أكبر التحديات الحالية.

تجدر الإشارة إلى وجود عدة مبادرات من اجل غلق الطريق أمام اللوبيات التي تقوم بتهريب التمور إلى دول أخرى ولعل منها مبادرة تأسيس المجمع الوطني لتصدير التمور، ولكي نصل إلى المراتب الأولى عالميا لبد من رفع الإنتاج السنوي ،كما يبقى تحدي آخر يواجه المصدرين وهي البيروقراطية في صعوبة القيام بعملية تصدير التمور (الأخضر، 2007).

4.4 المكننة شرط الإقلاع والمعهد الفلاحي الصحراوي الأمل:

موضوع آخر لتطوير وتنمية زراعة النخيل وهي مكننة هذا النوع من الزراعة بإدخال آلات التي تستعمل في عمليات التقليم والتلقيح والجني لأن المزارعين كثيرا ما يجدون صعوبة في الصعود إلى قمة النخلة لإجراء هذه العمليات دور المعهد التقني للفلاحة الصحراوية ببسكرة معهد عريق يوجد بولاية بسكرة يمكن له أن يلعب دورا كبيرا في تطوير الفلاحة الصحراوية خاصة زراعة النخيل وهذا في مجال البحث العلمي بشرط تولي الوزارة الوصية أي وزارة الفلاحة اهتمام بهذه المعاهد من خلال توظيف وتوفير الباحثين والمهندسين ومخابر البحث الخاصة بهم، لا يمكن النهوض بقطاع الفلاحة بدون إعطاء البحث العلمي مكانته في هذا القطاع (الأخضر، 2007).

5.4 الآليات المساعدة على تصدير التمور بولاية بسكرة:

تسعى الدولة جاهدة لزيادة كمية التصدير وذلك من خلال مجموع السياسات المنتهجة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية والتجديد الفلاحي والريفي، الذي من أهدافه هو الزيادة في مساحة النخيل وزيادة في كمية الإنتاج والإنتاجية ومنه التصدير، وتكمن الآليات المساعدة على تصدير التمور.

– في تكوين جمعية المصدرين للتمور .

– نوعية التوضيب حيث يقدم صندوق تشجيع الصادرات تشجيعا بقيمة 5 دنانير عن كل كلغ واحد بالنسبة لعلب التمور الصغيرة.

– نوعية الإنتاج (الجودة) تلعب دورا كبيرا في جلب مُصدري التمور ومستورديها من الخارج، حيث تعتبر تمور طولقة بولاية بسكرة من أحسن التمور في العالم .

– الإعلام ويتمثل ذلك من خلال المعارض في الداخل و الخارج، الصالون الثالث للتمور والسياحة الواحاتية، أين سجل سفير الأردن بالجزائر السيد محمد النعيمات رفع حجم الصادرات من التمور الجزائرية باتجاه الأردن من 5 آلاف طن إلى أكثر من ذلك في المستقبل.

– حيث قام سفير إندونيسيا بالجزائر السيد حمد إنعام سليم بتوقيع الاتفاقية المبرمة بين غرفة الزيبان (بسكرة – الجزائر) وغرفة جاوا الوسطى (اندونيسيا) لتصدير دفعات من التمور .

– وسائل النقل حيث ذكر في هذا الشأن صندوق تشجيع الصادرات الذي يدعم النقل بنسبة 80 بالمائة.

ومن المتوقع تحقيق إنتاج 8.5 مليون قنطار من مختلف أصناف التمور بولاية بسكرة في الموسم الفلاحي الحالي أي بزيادة تقدر بنحو 100 ألف قنطار مقارنة بالموسم الفارط سنة 2022، حسبما أفاد به رئيس مصلحة الإحصائيات والحسابات الاقتصادية الفلاحية بالمديرية المحلية للمصالح الفلاحية لولاية بسكرة.

وقد تحصل صنف "دقلة نور" على حصة الأسد من الانتاج العام والمقدرة ب 3 مليون قنطار من صنف بنسبة تتجاوز 60 بالمائة من مجمل الإنتاج، وتتطلع مصالح الفلاحة للولاية لتحقيق مستوى إنتاج من أصناف أخرى من التمور على غرار الغرس بنحو 500 ألف قنطار وأكثر من 1 مليون قنطار من باقي الأصناف الأخرى كالدقلة البيضاء والمشدقلة والطنطبوشت (طارق بن صالح، 2022).

كما تجدر الإشارة إلى كون التمور الجزائرية كسبت اعترافا وتأييدا علميا بنوعيتها وجودتها ماحفز الحكومة على مضاعفة الجهود لرفع عدد الدول المستوردة للتمور الجزائرية إلى 150 دولة بنهاية 2024، حيث ذكر الوزير السابق للتجارة وترقية الصادرات كمال رزيق أن الجزائر تصدر لنحو 75 دولة وتستهدف رفع عدد الدول بنهاية 2024 إلى 150 دولة لتبلغ القيمة الإجمالية للتمور المصدرة ما لايقل عن 250 مليون دولار.

وبحسب وزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية ارتفع عدد المصدرين الجزائريين للتمور في الأشهر العشرة الأولى من سنة 2022 إلى 365 مصدرا بعدما كان في نفس الفترة من السنة الماضية 350 مصدرا، في ما تسعى السلطات إلى مضاعفة حجم صادراتها بالنظر إلى وفرة الإنتاج الوطني من هذه المادة (حوالي 1.2 مليون طن من التمور سنوياً) (العربية نت، 2023).

6.4 برامج دعم وتنشيط إنتاج التمور:

أ. مشروع غرس مليون نخلة ابتداء من الموسم الفلاحي 2023-2024: أعلن وزير الفلاحة و التنمية الريفية، محمد عبد الحفيظ هني، عن الشروع في تجسيد برنامج لغرس مليون نخلة ابتداء من الموسم الفلاحي 2023-2024، في إطار ترقية هذه الشعبة. جاء ذلك خلال افتتاح فعاليات الطبعة الاولى للصالون الدولي للتمور، والذي شهد حضور عدد من أعضاء الحكومة، سفراء، وأعضاء من السلك الدبلوماسي المعتمد في الجزائر، وكذا رئيسة المجلس الشعبي الولائي للجزائر العاصمة.

يهدف البرنامج إلى تكثيف وتنويع زراعة النخيل عبر غرس أشجار جديدة من أجل رفع الإنتاج وتلبية الطلب المتزايد سواء على المستوى المحلي أو الدولي، فضلا عن تحسين وتثمين التمور بمختلف أنواعها والتعريف بها. كما يشمل البرنامج تكثيف المراقبة باستعمال الطائرات المسيرة وإدخال التقنيات العصرية الأخرى على غرار التشخيص الجزيئي للأمراض، لضمان الحماية الصحية النباتية لمزارع النخيل ضد الأمراض والآفات التي تهدد الإنتاج. هذا البرنامج جزء من مخطط تنمية الفلاحة والتنمية الريفية الممتد إلى آفاق 2030، والذي خصص برنامجا هاما لتطوير وتنمية ثروة النخيل. يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في اقتصاد الولاية، خاصة فيما يتعلق بإنتاج التمور، حيث تتمتع ولاية بسكرة بالمرتبة الأولى في إنتاج التمور في الجزائر، حيث تبلغ كمية إنتاجها أكثر من 60% من إجمالي إنتاج التمور في البلاد (وكالة الأنباء الجزائرية، 2023).

الخاتمة:

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة نجد أن السياسة الزراعية تتمثل في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة والتي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي وزيادة العائد من الصادرات وغيراها. أما في الجزائر فقد ساهمت السياسات الفلاحية التي باشرتها الدولة خلال الفترة (2001-2014) في تحسن كبير في مختلف المنتوجات الفلاحية والصناعات الغذائية وزيادة الاستثمار فيها، مما أدى إلى تحسن نسبي لعدد من المنتجات الغذائية الهامة خاصة التمور، بالإضافة الى زيادة الدخل الوطني، ولكن بنسب جد محدودة.

وأبرز النتائج التي توصلنا إليها هي:

- وفرت الإصلاحات التي شهدتها المنظومة القانونية والتشريعية، والتحفيزات والدعم الفلاحي الذي قدمته الدولة في إطار تسوية العقار الفلاحي من خلال تمليك الأراضي الفلاحية مناخا استراتيجيا للقطاع الفلاحي ودافع قوي بالنسبة للفلاحين، بغية تكثيف الإنتاج الفلاحي ثم تنمية الاقتصاد الوطني وتصدير المنتوجات الفلاحية. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى القائلة بأن السياسة الفلاحية التي اعتمدتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة مختلفة عن كل السياسات التي سبقتها وقد أسهمت في تطوير القطاع الفلاحي.

- تم الاهتمام بالقطاع الفلاحي بشكل أحسن، حيث تم وضع برنامج التجديد الفلاحي والريفي، بهدف دعم تكثيف الإنتاج الفلاحي في الفروع الفلاحية الاسترتيجية لاسيما منتوج التمر، من اجل المحافظة على الأراضي الزراعية وتشجيع سكان الأرياف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية.
- استفادة زراعة النخيل من دعم مقدم من طرف الدولة في تطوير مساحة النخيل إلى جانب باقي المنتجات وزيادة كمية إنتاج التمور مؤخرا 1.2 مليون طن سنويا، بالإضافة إلى وجود تسهيلات وتحفيزات في التصدير تشمل إقامة جمعيات لتصدير التمور، وتوضيب وتعليب التمر من طرف صندوق تشجيع الصادرات، والنوعية التي تحظى بها التمور بولاية بسكرة عالميا، بالإضافة إلى الإعلام من خلال المعارض في الداخل والخارج مما أدى إلى زيادة كمية التصدير سنة 2022 حوالي4،8 مليون قنطار من مختلف أصناف التمور بولاية بسكرة وهذا مايسمح بتنويع الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة حوالي 79 مليون دولار سنة 2022 وتعزيز تنمية الاقتصاد الوطني . وهذا ما يؤكد صحة لرضية الثانية القائلة بأن إنتاج التمور بوفرة والتسهيلات في عملية التصدير يؤدي حتما إلى تنمية الاقتصاد الوطني.

التوصيات :

- زيادة المساحات المروية من المياه السطحية والمتجددة، خاصة في الزراعات الإستراتيجية للحد من تأثير قلة الأمطار، ورفع كفاءة شبكات الري الحكومية.
- تطوير عمليات ما بعد الحصاد والجني من تخزين وتوضيب وتصنيف...الخ، لتحسين مواصفات السلع والحفاظ عليها والحد من الهدر والتلف.
- إنشاء مؤسسات متخصصة في تسويق المنتوج المحلي لاسيما المنتوج الفلاحي مثل التمور محليا ودوليا.
- الحد من البيروقراطيات و الممارسات اللامسؤولة من بعض الجهات أما الفلاحين والمستثمرين.
- إرساء مبادئ التجارة العادلة Le commerce equitable مثل ما حصل مع مزارعي البن في أمريكا الجنوبية وهذا لدعم الفلاحين حتى ينشؤوا مؤسسات خاصة و يصلوا بمنتوج التمر إلى أكبر بورصات العالم.

قائمة المراجع:

- إبراهيم أنيس وآخرون (2008)، المعجم الوسيطالقاهرةمصرمجمع اللغة العربية –مكتبة الشروق الدولية
- الأخضر ,ب .ع ,(2007) .أكتوبر .(18آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية .الجزائر ,جامعة الجزائر ,الجزائر.
- ألبز كلثوم ,ن .ح .(2019) .إستراتيجية التصدير كآلية لدعم تنافسية منتاجات التمور الجزائرية للمؤلف . مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية .58 ,(2) 2 ,
- العربية نت ,(2023) .جانفي .(05التمر في الجزائر هوية ومصدر للرزق ..وطموحات لتوسيع تصديره . الرياض ,الموقع الاخباري لقناة العربية ,السعودية-Retrieved from https://www.alarabiya.net/last page/2023/01/04/ .
- المديرية الولائية للتجارة بسكرة ,(2023) .أوت .صفحة مديرية التجارة لولاية بسكرة Retrieved . https://www.dcwbiskra.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=89#
- بن التومي حمزه(2014)، السياسة الفلاحية في الجزائر و دورها في ترقية الاقتصاد الوطني)دراسة نموذج إنتاج التمور وتصديرها (2001–2014بسكرةالجزائركلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية –جامعة محمد خيضر بسكرة
- بن عمر الأخضر .(2007) .آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مذكرة ماجيستير .الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر .3
- بوسمينة أمال. (2022). مدى مساهمة صادرات التمور في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر مع دراسة قياسية للفترة (1991–2020) في إطار نموذج ARDL. مجلة العلوم الإنسانية ، 9 (2)، 1315.
- بوكونة نورة .(2012) .تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير غيرة منشورة .الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .3
- حمدي عبد العظيم (2000)، اقتصاديات التجارة الدوليةعمانالأردندار النهضة للطباعة والنشر
- رشاد العطار وآخرون (2000)، التجارة الخارجيةعمانالأردندار الميسرة للنشر والتوزيع
- رعد حسن الصرن(2000)، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة –الجزء الأولحلب سوريادار الرضا للنشر
- طارق بن صالح .(2020)، بسكرة :توقع إنتاج 4، 8مليون قنطار من مختلف أصناف التمور .بسكرة ,وكالة الأنباء الجزائرية ,الجزائرRetrieved from https://www.aps.dz/ar/regions/76566-4-8 .
- ع .بوسنة .(2019)، بسكرة :توسع كبير في زراعة النخيل .بسكرة ,يومية النصر ,الجزائر Retrieved . from https://www.annasronline.com/index.php/2014-08-25-12-15-24/2015-09-23-21-25-42/112428-2019-01-07-14-45-29
- عبد المطلب عبد الحميد2002النظرية الاقتصاديةالقاهرةمصرالدار الجامعية للطباعة والنشر

- عمر حماد أبو دوح محمد .(2003) .منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية .الاسكندرية ,مصر : الدار الجامعية.
- فوزية غربي)2008 .(الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعيةقسنطينةقسم العلوم الاقتصاديةالجزائركلية العلوم الاقتصادية، التسير والعلوم التجارية
- فوزية ,غ .(2008) .الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية .قسنطينة ,بيروت :كلية العلوم الاقتصادية، التسير والعلوم التجارية.
- مجدي محمود أبو شهاب وآخرون2002أساسيات الاقتصاد الدوليالقاهرةمصردار الجامعة الجديدة للنشر
- وكالة الأنباء الجزائرية ,2023) .نوفمبر https://www.aps.dz/ar/economie/151857- .(15 Retrieved .2023-2024جانفي 10, 2024, from وكالة الانباء الجزائرية.
- يونس ,م .(2000) .أساسيات التجارة الدولية .القاهرة ,مصر :الدار الجامعية للطباعة والنشر.